التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية والخبرات الميدانية

Local development in the context of international experience and field experience

د.عبد المطلب بيصار[1] د.حسين الأمين شريط[2]

[1] جامعة محمد بوضياف المسيلة، bisarabdo@gmail.com

[2] جامعة محمد بوضياف المسيلة ، cheriethocine@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2018/10/11 تاريخ المراجعة: 2018/11/15 تاريخ القبول: 2018/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز واقع التنمية المحلية في الجزائر، وهذا من خلال التطرق إلى الأساسيات المتعلقة بالتنمية المحلية، ثم إلى نماذج وأساسيات حول التنمية المحلية، ليتم عرض واقع التنمية المحلية في ظل التجارب الدولية والخبرات الميدانية ، ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة هو أن التنمية المحلية تعتمد على مبدأ استثارة جهود الأفراد والمواطنين في الكشف عن المشاكل التي تعاني منها مناطقهم وإيجاد الحلول الملائمة لهذه المشاكل في ظل دعم الهيئات المركزية بغية تحقيق تنمية وطنية شاملة، بالاضافة إلى أن التنمية المحلية تعتبر أحد الأدوات المستعملة في تحقيق تنمية وطنية شاملة.

ومن أهم ما جاءت به الدراسة من توصيات هو ضرورة تسليط الضوء أكثر على تمويل التنمية المحلية ودورها في تحسين الإطار المعيشي للمواطن على المستوى المحلي من خلال إجراء المزيد من الدراسات والبحوث الميدانية.

الكلمات المفتاحية: التنمية – التنمية المحلية – التمويل المحلي – نماذج التنمية المحلية

Abstract:

The aim of this study is to try to highlight the reality of local development in Algeria, by addressing the basics related to local development, and then to the models and basics on local development, to present the reality of local development in the light of international experiences and field experiences. Local development is based on the principle of stimulating the efforts of individuals and citizens to identify the problems of their regions and find appropriate solutions to these problems under the support of the central bodies in order to achieve comprehensive national development. In addition, local development is one of the tools used in Achieve comprehensive national development.

One of the most important recommendations of the study is the need to shed more light on the financing of local development and its role in improving the living standards of citizens at the local level through conducting further studies and field research.

Keywords: Development - Local Development - Local Finance - Local Development Models.

د.عبد المطلب بيصار bisarabdo@gmail.com جامعة محمد بوضياف المسيلة

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

1. مقدمة:

تشغل قضية التنمية على مستوى المجتمعات المحلية موقعا مهما في أبحاث العلوم الاجتماعية، وإن لم يكن متناسبا مع أهمية هذه القضية نفسها، ويتضح ذلك من خلال استعراض تطور "نظرية التنمية" خلال نصف القرن الماضي على العموم، ففي البداية عقب الحرب العالمية الثانية "1945" احتكرت التفكير في قضية التنمية الاقتصادية تلك التيارات الفكرية المستمدة من علم الاقتصاد السياسي بفرعيه الرأسمالي والاشتراكي.

ويحتل موضوع التنمية المحلية مركزا مهما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية، ذلك أنها عملية ومنهجا ومدخلا وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل وسد وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية وبمساندة من الهيئات الحكومية، كما تعتبر التنمية المحلية أفضل مدخل لخلق فرص اقتصادية جديدة وتوفير المناخ والأرضية الملائمة للتنمية الوطنية على مستوى القطر ككل، كل هذا بشرط قدرة المجتمعات والدول ومنها الجزائر على تفهم عملية التنمية الاقتصادية المحلية فضلا عن التعامل بكفاءة مع برامج دعم النمو الاقتصادي الوطني .

وسوف نحاول من خلال هذه الدراسة إلقاء الضوء على مضمون التنمية المحلية وواقعها في ظل التجارب الدولية، وهذا من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو مضمون التنمية المحلية وواقعها في إطار التجارب الدولية والخبرات الميدانية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تناول البحث التطرق إلى العناصر التالية:

- **أساسيات حول التنمية المحلية**
- **نماذج واستراتيجيات التنمية المحلية**
- **التجارب الدولية في إطار التنمية المحلية**

2. أساسيات حول التنمية المحلية

إن الاهتمام بالتنمية المحلية يعد من الأمور الاجتماعية القديمة، والتي حرصت أغلب دول العالم على متابعتها، والتأكد من تطبيقها بشكل صحيح، لذلك قامت العديد من الحكومات بإنشاء مديريات خاصة بالتنمية المحلية، تتبع لوزارات تعمل في مجال التنمية، والشؤون الاجتماعية، من أجل متابعة طبيعة حياة الأفراد، والوقوف عند السلبيات، أو المشكلات المجتمعية، والعمل على اقتراح حلول لها، تساهم في التقليل من تأثيرها على المجتمع، أو علاجها بشكل كلي.

1.2. الجذور التاريخية لفكرة التنمية المحلية:

لقد بدأ التعرف على التنمية المحلية منذ بداية القرن العشرين حيث يرى الكثير ممن أرخوا لمفهوم تنمية المجتمع المحلي أنه من الممكن أن ترتد بأصولها الأولى إلى العقد الثاني من القرن العشرين و ما بعده في إشارة منهم إلى العديد من السياسات و البرامج، و الجهود التي تبنتها الحكومات و الهيئات التطوعية سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو في المستعمرات البريطانية في الدول التي حصلت على استقلالها في وقت مبكر و التي استهدفت جميعها تحريك الأوضاع الراكدة في المجتمعات المحلية الريفية و رفع مستويات الحياة الاجتماعية.[1]

غير أن الاستخدام الأول لمفهوم تنمية المجتمع المحلي كما تذكر بعض الكتابات يعود إلى سنة 1944 و ذلك عندما رأت اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع المحلي و اعتبارها نقطة البداية في سياسة الحكومة[2]، و في هذا السياق ألقي إلى المؤتمر الصيفي الذي عقده مكتب المستعمرات البريطانية كامبردج (Cambridge) في إنجلترا عام 1954 لمناقشة موضوع التنمية و أوصى المؤتمر بضرورة تنمية المجتمع المحلي[3]، غير أن الانتشار الكبير لبرامج التنمية المحلية لم تهيأ ظروفه في الحقيقة إلا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث تحررت الدول التي كانت خاضعة للاستعمار و تحصلت على استقلالها حوالي منتصف الخمسينيات، و من هنا فقد بدأت العديد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الدول النامية تتبنى فكرة التنمية المحلية كسياسة قومية و برنامج قوي لإصلاح الأوضاع المتردية في تلك الدول و ذلك من خلال الجهود الذاتية للمواطنين.[4]

لقد بدأت تتضح للجميع أهمية و فعالية التنمية المحلية منذ هذه الفترة و قد نالت اهتماما خاصا من هيئة الأمم المتحدة التي بدأت بدراسة أساليب التنمية المحلية و في سنة 1955 أصدر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بهيئة الأمم المتحدة أول إعلان شامل عن موضوع"التقدم الاجتماعي من خلال تنمية المجتمع المحلي"

إذا كانت تنمية المجتمع المحلي قد نشأت من خلال الخبرات في المناطق الريفية فإنها قد امتدت لتشمل المجتمعات الحضرية سواء في الدول النامية أو المتقدمة، و في تقرير الأمم المتحدة لسنة 1957 عن الوضع الاجتماعي في العالم ألقي الضوء على مشاكل التحضر و هكذا بدأ التركيز على تنمية المجتمعات المحلية الحضرية بعد أن كانت الأمم المتحدة تركز في البداية على تنمية المجتمعات المحلية في المناطق الريفية و كان اهتمامها ينصب على إستراتيجية التحديث كعملية و على تنسيق الخدمات في الزراعة و الصحة و التعليم و الرعاية الاجتماعية.

لقد أصبحت الأمم المتحدة و على أثر ما تجمع لديها من خبرات تعي أن القيمة الأساسية لبرامج التنمية المحلية لا تكمن في مجرد إنجاز تحسينات واقعية و إنما في إحداث تغيرات في اتجاهات الناس و خاصة التغلب على اتجاهات اللامبالاة و التشكك التي كانت تعتبر المعوق الرئيسي لتحقيق نمو اقتصادي.

و من ناحية أخرى اقترح مجموعة من الخبراء على مستوى الأمم المتحدة أن يكون الهدف من التنمية ليس زيادة الإنتاج فحسب بل يجب أن يعني أيضا التوزيع العادل لعائدات التنمية على سكان المجتمع، كما ذهبوا إلى ضرورة مراعاة المشاكل والاحتياجات الحقيقية للسكان وإلا فقدت التنمية المحلية أهميتها، وفي تقرير الأمم المتحدة لسنة 1961 عن الوضع الاجتماعي في العالم أشار بشكل خاص إلى مشكلة التوازن بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية بعد النتائج التي أظهرتها الدراسة التي قامت بها هذه الهيئة حول برامج التنمية في هذه الدول اتضح أنها تركز أهدافها على الجانب الاجتماعي لذلك فقد ألقت الضوء على ضرورة الاهتمام بالتنمية الاجتماعية على غرار التنمية الاقتصادية للمجتمع.[5]

وفي سنة 1963 ناقش خبراء الأمم المتحدة المتخصصين في التنمية علاقة تنمية المجتمع المحلي بالتخطيط عموما والترتيبات التنظيمية المختلفة لمشروعات التنمية المحلية واقترحوا أساليب متعددة لدعم التأثير الاقتصادي و الاجتماعي لتنمية المجتمع المحلي.

وقد اهتمت الأمم المتحدة بالعلاقة بين التنمية المحلية والتخطيط المركزي على اعتبار أن هذا الأخير لا يتوافق مع مبدأ تقرير المصير الذي تعتمد عليه التنمية المحلية فقد لا تتفق احتياجات السكان المحليين مع المتطلبات القومية ولذلك حاول تقريرها لسنة 1967 التأكيد بأن التنمية الحقيقية تتطلب ضرورة تجنب فرض الخطط من أعلى واستعمال تنمية المجتمع المحلي كوسيلة لتنفيذ العمل الذي تقرره السلطات العليا.[6]

إن اهتمام الأمم المتحدة بالتنمية المحلية سواء من الجانب الفكري أو جانب الممارسة

و حتى من جانب التدعيم المادي و الفني الذي قدمته للمجتمعات التي تحتاج إلى المساعدة في هذا المجال أعطى للتنمية المحلية انتشارا واسعا في مختلف أرجاء المعمورة كما جعل استراتيجيات هذه التنمية تتحسن و تتطور من خلال المتابعة المستمرة للخبراء و الباحثين المتخصصين في مجالات التنمية للعملية التنموية على مستوى المجتمعات المحلية و محاولة الاكتشاف المستمر لعيوب الأساليب الممارسة في التنمية المحلية و محاولة تداركها و إيجاد الحلول لها و كذا العراقيل التي تقف في وجه تحقيق التنمية المحلية بنجاح و الوصول إلى التكامل بين التنمية المحلية و القومية.[7]

2.2. مفهوم التنمية المحلية:

هي القيام بمجموعة من العمليات، والنشاطات الوظيفية، والتي تهدف إلى النهوض في كافة المجالات المكونة للمجتمع المحلي، وتعرف أيضاً، بأنها: دعم سلوك الأفراد، وصقل مهاراتهم حتى يتمكنوا من تطوير أنفسهم، مما ينعكس إيجابياً على مجتمعهم، ويؤدي إلى نموه في العديد من القطاعات المحلية المؤسسية، والتعليمية، وغيرها[8] .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالتنمية لغة من النماء وهي الزيادة والكثرة، وهي العمل على إحداث النماء[9]، وأما اصطلاحا فالتنمية عملية تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة، تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب[10]، فالتنمية عملية اجتماعية متعددة الجوانب متشعبة الأبعاد، فهي لا تعنى بجانب واحد فقط، كالجانب الاقتصادي أو السياسي، وإنما تحيط بكافة جوانب الحياة على اختلاف مواردها وأشكالها، فتحدث فيها تغيرات كيفية عميقة وشاملة[11].

وتستأثر عملية التنمية على المستوى المحلي باهتمام خاص من قبل جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، نظرا لما يترتب عليها من نهوض بالمجتمعات المحلية ورفع لمستوى الدخول والمعيشة للمواطنين، وقد كان لتحولات العالمية في جميع المجالات تأثيرها على دور الدولة بصفة عامة، وعلى دور المؤسسات المحلية بصفة خاصة في عملية التنمية، حيث أصبحت أكثر استجابة وقدرة على تحديد أولويات التنمية عن طريق صناع القرار المحلين الذين هم أكثر إلماما بالشؤون المحلية وأكثر قدرة على الاتصال بالمواطنين المحليين.

وإذا كانت الجهود الحكومية تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية، فان الجهود الذاتية بالمشاركة الشعبية لا تقل أهمية في هذا المجال، بما تنطوي عليه من مساهمة المواطنين في صنع وتنفيذ مشروعات التنمية المحلية.[12]

وعليه يمكن تعريف التنمية المحلية بأنها: العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين المجهودين الشعبي والحكومي، للارتقاء بمستوى الجماعات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك الجماعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة[13].

ويقصد بالجماعة المحلية في التصور العام : مجموعة من السكان يقطنون حدودا ترابية معينة من خريطة الدولة، يتميزون بخصائص محددة، وبقيم اجتماعية لها علاقة بالعادات والتقاليد والأعراف التي تفرزها الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للجماعة التي تنتخب من بين أعضائها من يمثلها في المجالس البلدية التي تشرف على تنظيم شؤونهم الخاصة، كما تعمل على إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية من أجل النهوض بالجماعة على جميع المستويات في أطار التنسيق مع الهيئة العليا على المستوى الوطني[14].

ويقوم مفهوم التنمية المحلية على عنصرين رئيسيين هما:[15]

- المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية، والتي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعشونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية.
- توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس والمشاركة.

وبالتالي فالتنمية المحلية المستدامة هي تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سويا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة، وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجديدة وتحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع، بما فيها الفقراء والمهمشين، مع المحافظة على البيئة... تعريف الأمم المتحدة.[16]

وهي عملية تغيير تتم بشكل مستمر لا تتوقف ولا تنتهي عند نقطة معينة لكنها مستمرة ومتصاعدة لإشباع الحاجات والمطالب المتجددة للمجتمع المحلي، ومن أجل ذلك فإن التنمية المحلية توجد في الدول المتقدمة كما توجد في الدول النامية، وتوجد في المناطق الحضرية كما توجد في المناطق الريفية.[17]

ولقد كرست المواثيق الدولية المعاصرة مفهوم الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وبموجبه يحق لكل فرد، ولجميع الشعوب، المساهمة بشكل كامل في تحقيق التنمية، وأن تتمتع بها، وعليه فإن الأفراد والشعوب يتمتعون بحق المشاركة الواعية والهادفة والحرة لتحقيق رفاهيتهم، ورفع مستوى معيشتهم، وذلك من خلال مناقشة وإقرار وتنفيذ كافة خطط وبرامج التنمية المحلية على أساس من المشاركة الشعبية الجزئية والكلية، أي من قبل الأفراد والجماعات في التنمية المحلية، لإخراج المجتمعات المحلية من عزلتها لتشارك إيجابيا في تقدم البلاد[18].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع التحول إلى اقتصاد السوق، وتغير دور الدولة وإرساء تقاليد الحكم الرشيد لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد أو حتى الرئيس في صنع السياسة العامة، بل أصبح يشاركها في ذلك فاعلين جدد مثل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، ولم يعد الجهد الرسمي فقط يكفي وحده لتحقيق التنمية المحلية الشاملة والمستدامة، وإنما أصبح الجهد الشعبي مطلوب وبإلحاح، ذلك أن المشاركة الشعبية الجادة والمنتظمة يلزمها حكم محلي فاعل تتحقق به ومعه دفعة قوية نحو اللامركزية..حيث تتاح للمحليات أوسع الفرص للمشاركة في صنع وتنفيذ القرارات المحلية. إن اللامركزية تعني نقل جزء كبير من السلطات والمسؤوليات والوظائف من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي، ولكي يكون لهذا النقل معنى وهدف فإنه لابد أن يتوفر للأجهزة اللامركزية قانون محدد وميزانيتها الخاصة، وسلطة توزيع الموارد على المهام المختلفة، وأن تتخذ القرارات بواسطة ممثلي المواطنين[19].

3.2. أهداف ومباديء التنمية المحلية:

1.3.2. الأهداف الأساسية للتنمية المحلية:

قد ينظر إلى التنمية المحلية على أنها عملية هدفها الأول والأخير هو إشباع الجانب المادي للإنسان فقط لكنها في الحقيقة أوسع من ذلك، حيث يمكن أن نقسم أهداف التنمية المحلية إلى شقين أساسيين وهما:[20]

الأول: أهداف الانجاز، وتشمل كل ما تحققه التنمية المحلية من منجزات مادية.

الثاني: أهداف معنوية، والتي تشمل كل المتغيرات السلوكية والمعرفية والمهارية التي تطرأ على أفراد المجتمع أثناء ممارستهم وقيادتهم لعملية التنمية.

أما بالنسبة للأهداف التي تندرج ضمن هذين الشقين فيمكن ذكرها على سبيل الذكر لا الحسر البعض منها على النحو التالي:[21]

- حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها.
- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة، زراعة، خدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاتف وتوحيد الجهود.
- التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد.
- ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة.
- تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص الوطني والأجنبي.
- إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها.
- تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية، لضمان الاستقرار الاجتماعي وتثبيت السكان بالأخص في المناطق الريفية.
- ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التطهير، التزود بالماء الصالحة للشرب الإنارة، الغاز، الكهرباء، المواصلات، الاتصالات، الصحة، التربية والتكوين، الرياضة، الترفيه، الثقافة والشؤون الاجتماعية والدينية).
- محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة والهشة وإدماجها في المجتمع.

2.3.2. مبادئ التنمية المحلية:

إن التنمية المحلية هي مشروع يهدف إلى تجاوز متطلبات النمو الاقتصادي وتصحيح الآثار الغير مرغوب فيها، فأسلوب وطريقة التنمية المستدامة تعتمد على الإتقان والتنفيذ الجماعي للخيارات والأولويات الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية والتكنولوجية من اجل إيجاد الحلول على المدى الطويل للمشاكل المحلية.

إذن فالتنمية المحلية هي إستراتيجية تعتمد على المبادئ الأساسية التالية[22]:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التنمية هي عملية شاملة: ومعنى ذلك أننا لا يمكن تقييد عملية التنمية في إطار أبعادها الاقتصادية فقط، أو برنامج خلق مناصب شغل أو دعم إقطاعي.
- مساهمة المبادرات والمشاريع الصغرى في التنمية الشاملة: إن تقدم ورفاهية المجتمع ليس فقط بسبب المؤسسات الكبرى و المشاريع الكبرى الخاصة بالمستوى الكلي.
- الموارد البشرية هي القوة الدافعة للتنمية: إن عملية تكوين الأفراد وتحفيزهم تعتبر من أهم العوامل المحددة والحاسمة لعملية التنمية على غرار البني التحتية، التقنيات، التجهيزات،...

ومن اجل تحقيق تنمية محلية ناجحة يجب الأخذ بعين الاعتبار المراحل التالية:

- الخطوة الأولى:نشر الوعي (المطالبة بإجراءات لها أثار ملموسة)
- تعبئة القوى الحية:الإعلام، التوعية، الحركة، المعاينة، الإنعاش، مظاهر الاستعداد للتدخل.
- الخطوة الثانية:تشخيص وتعريف المشكلة:
- الرؤية الإستراتيجية، توافق الآراء بشان التوجهات المستقبلية وفيما يخص صياغة المشاريع.
- الخطوة الثالثة: التنسيق في تسيير الأعمال وفق الأهداف و الرزنامة الزمنية المحددة.

نماذج و استراتيجيات التنمية المحلية

تعتمد التنمية المحلية جملة من النماذج و الاستراتيجيات لإحقاق مختلف البرامج و المشروعات التنموية المحلية يمكن إبرازها فيما يلي:[23]

1.3. نماذج التنمية المحلية:

يصنف المهتمون بقضايا التنمية أهم النماذج الإنمائية في ثلاثة نماذج رئيسية هي:

1.1.3. النموذج التكاملي: يتكون هذا النموذج من مجموعة البرامج التي تنطلق من المستوى القومي والتي تشمل كافة القطاعات الفرعية (الاقتصادية و الاجتماعية) وكذلك يشمل كافة القطاعات الفرعية (ريف، حضر، مناطق صحراوية) فالنموذج التكاملي هو الذي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي على المستويين القطاعي والجغرافي والتي تحقق أيضا التنسيق و التعاون بين الجهود الحكومية المخططة و الشعبية المستثارة.[24]

ويقوم هذا النموذج على أساس استحداث وحدات إدارية و تنظيمية جديدة بهدف توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية و التي يشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة الإدارية القائمة.

يشترط لنجاح هذا النموذج توافر شكل من أشكال الانفصال المزدوج خلال قنوات ثابتة و مستمرة بين الهيئة العليا المركزية و الهيئات الفرعية الوظيفية من خلال لجان دائمة و مشتركة كما يتطلب توافر قدر من لا مركزية اتخاذ القرارات و التنفيذ في إطار الخطة العامة للدولة.[25]

2.1.3. الفرع الثاني: النموذج التكييفي Adoptive type: يتفق هذا النموذج مع النموذج السابق في كونه ينبثق عن المستوى المركزي إلا أنه يختلف عنه في كونه يركز على عمليات تنمية المجتمع المحلي و الاعتماد على التنظيمات الشعبية، و سمي هذا النموذج بالتكييفي لأنه لا يتطلب استحداث تغيير في التنظيم الإداري القائم أي أن برامج هذا النموذج يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية.

و عادة تلجأ الدول المستقلة حديثا إلى هذا النوع من النماذج نظرا لندرة العوامل المادية و الفنية بهذه المجتمعات و لكن سرعان ما تنتهي بتطبيق النموذج التكاملي حيث أنه هو القادر على تحقيق الأهداف القومية للتنمية.

3.1.3. **نموذج المشروع Projet Type:** يطبق هذا النموذج في منطقة جغرافية معينة تتوافر فيها ظروف خاصة و من هنا جاء الاختلاف بينه و بين النموذجين السابقين.

يتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملي في أنه نموذج متعدد الأغراض و لكن يطبق في منطقة جغرافية معينة حيث أن النموذج التكاملي يطبق على مستوى المجتمع ككل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعتقد بعض المهتمين بقضايا التنمية أن هذا النموذج يمكن أن يكون بمثابة نموذجا تجريبيا أو استطلاعيا يطبق على المستوى القومي إذا ما ثبت نجاحه و فعاليته في المناطق التجريبية.[26]

2.3. إستراتيجية التنمية و سياساتها محليا:

إن رسم أي إستراتيجية للتنمية المحلية يفترض تصورا واضحا لطبيعة الأهداف المطلوبة حتى يمكن رسم السياسات التي تتلاءم معها و هذا لا يتأتى إلا إذا كان لدينا تصورا واضحا لطبيعة النظام الاقتصادي و الاجتماعي ككل و نوع العلاقات و أنماط الاستهلاك، ذلك لأن التنمية المحلية هي جزء متكامل مع التنمية الوطنية الشاملة و أي انفصال عن المبادئ و الأهداف يؤدي إلى تنمية غير متوازنة تخلق العديد من المشاكل على المدى الطويل.

و لعل من بين أهم عناصر إستراتيجية التنمية المحلية ما يلي:

- مراعاة مبدأ التكامل بين جميع جوانب التنمية المختلفة في المجتمع ككل بتدخل الدولة وتوجيهها المستمر.
- أن أي إستراتيجية للتنمية المحلية لابد و أن تضع في اعتبارها مسألة الخصوصية الاقتصادية، الثقافية، السياسية و الاجتماعية للمجتمع المحلي لذلك فأفراد المجتمع المحلي أكثر قدرة من غيرهم على فهم طبيعة بيئتهم المحلية و إمكانياتها و مواردها فضلا عن دور الحكومة و الهيئات المحلية في عملية التنمية المحلية.
- لابد أن تكون للتنمية المحلية رؤية علمية تبدأ من العموميات و تنتهي إلى الجزئيات و من الملائم أن يعلم مخططو التنمية أن إنهاء المشاكل الكبرى سيؤدي آليا في كثير من الأحيان إلى إنهاء الكثير من المشاكل الصغرى التي كانت نتاجا هامشيا لها.[27]
- الاستخدام الأمثل لكافة الإمكانات و الموارد المتاحة و المتوفرة بالمحليات بالإضافة إلى الاعتماد على الذات من خلال تسيير المعونات و الدعم الحكومي المقدمين من طرف الدولة لإرساء قواعد التنمية المحلية و إشباع كافة الحاجات المطلوبة.

إن وضع هذه الاستراتيجيات و رسم مختلف السياسات الملائمة لها يستهدف في المقام الأول تحقيق برامج و مشروعات التنمية المحلية في الميادين و المجالات المختلفة.

4. التجارب الدولية في إطار التنمية المحلية

1.4. التنمية المحلية والعلاقات الريفية /الحضرية "نماذج دولية"

تحيل التنمية المحلية في جل الكتابات الدولية المتخصصة، سواء منها ذات الطابع النظري أو (الإمبيريقي) إلى التنمية الحضرية، حيث تنحو عملية تنمية المجتمعات المحلية إلى تحويلها إلى مراكز جذب مديني، ومن هنا تأتي مزدوجة: المحلية /الحضرية، التي تمثل نزعتين متقابلتين، ولكنهما متكاملتان لا متعارضتان، إذ المحلية في السايقا التنموي حضرية بدرجات مختلفة، ويتأكد هذا من المسح العام للكتابات ذات الصلة، بيد أن النظرة المدققة تتبين منها ثلاثة إتجاهات أساسية تمثل نماذج مختلفة للتجارب الدولية في العلاقات الريفية الحضرية:[28]

الاتجاه الأول: يعطي للحظر والمدن الأولوية في سياق تنمية المجتمعات المحلية، ويعتبر أن هذه المجتمعات مآلها الطبيعي في سياق التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن تتحول إلى مجتمعات حضرية مدينية، وهذا هو النمط المعبر عن التجربة التاريخية لبناء صرح الحداثة في الغرب.

الاتجاه الثاني: يرى أن التنمية ترتبط بنمط معين للنمو الحضري من خلال تكون المدن، رغم اختلاف تجارب الدول من حيث الوتيرة التي يتم بها النمو المذكور، ووفقا لمسار التجارب التنموية، خلال العقود الزمنية الأخيرة، ويمكن القول إن النمو الحضري اتجه في البداية إلى تقليل كثافة السكان والتصنيع في المدن الكبرى، باتجاه التوسع الحضري في محيط المدن وهوامشها وأحيائها المتفرعة، ثم في مرحلة تالية تنمو المدن الصغيرة على حساب المدن الكبيرة، ويتحقق نمو المدن الصغيرة من خلال تحول الأنشطة الصناعية القائمة على الإنتاج النمطي، وذات الكفاءة النسبية العالية في استخدام عنصر العمل غير الماهر ومتوسط المهارة، عن المراكز الحضرية المستقرة الكبيرة، وإعادة تمركزها في تلك المدن الصغيرة بالذات،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بينما تميل الأنشطة العالية التكنولوجيا إلى التوطن في المدن الكبيرة والكبرى، باختصار أن التنمية تنمية حضرية ولكن باتجاه "فك التركز" و "فك التمركز" بعيدا عن المدن الكبيرة والكبرى، وذلك سعيا للاستفادة من ميزة العمل الرخيص خارج هذه المدن، وهروبا من مشكلاتها المتفاقمة، وخاصة من حيث التلوث البيئي وصعوبة التنقل الداخلي، وارتفاع الأجور والايجارات السكنية.

بيد أن النجاح في التحول على مسار النمو الحضري باتجاه المدن الصغيرة يتطلب جملة مقومات:

- الاستثمار في هياكل البنية الأساسية للمدن الجديدة.
- الإدارة الفعالة للنشاط الاقتصادي
- لامركزية الخدمات المالية من أجل توفير الموارد اللازمة للتوسع في الأنشطة الاقتصادية والتصنيعية في المواقع الجديدة خارج المراكز الحضرية.

الاتجاه الثالث: يرى أن التوسع الحضري المديني على حسب الريف ليس قدرا مقدورا على المسار الاقتصادي والاجتماعي والعمراني في البلاد الساعية إلى النمو، وإنما يجب تبني استراتيجية تنموية تراعي تحقيق التوازن بين المدن والأرياف، وهذه استراتيجية ممكنة وفعالة أيضا، في ضوء تجربة اليابان وتايوان، ويتحقق ذلك باتباع استراتيجية مصممة لـ " التصنيع الموجه نحو الأرياف".

والظاهر أن الإتجاه الثالث هو الأنسب للتنمية الشاملة للمجتمعات المحلية في الدول العربية، فمثلا يستمر نزيف النزوح الريفي إلى المدن الكبرى، ومن ثم تحويل المدن إلى أرياف مكبرة، بل وما هو أسوأ، فإنه أيضا اتباع **استراتيجية تنموية جديدة إزاء المجتمعات المحلية الريفية،** وذلك من خلال الذهاب إليها سعيا إلى تطوير الريف تطويرا ذاتيا اصيلا كريف، مع العمل على إكسابه الطابع العصري من خلال تحويل بعض مواقعه ذات التركز الصناعي النسبي إلى مدن مصغرة، دون أن تفقد هويتها الريفية الأصيلة والأصلية.

2.4. التنمية المحلية في إطار الخبرات الميدانية (تنمية المجتمعات المحلية)

إن المدخل المفضل للتنمية المحلية بمعنى تنمية المجتمعات المحلية في الأرياف والبوادي والأحياء الحضرية ... هو المدخل المسمى بـ"التمكين" ، و"بناء القدرات".

أما الفاعلون في مثل هذا النمط من التنمية فهم منظمات وأفراد، والمنظمات تشمل: منظمات الخدمة الاجتماعية والمجالس المحلية والجمعيات والمنظمات غير الحكومية، أو جمعيات المجتمع المدني والمؤسسات الطوعية

وأما الأفراد فهم النشطاء والمنشطون ورؤساء المجالس البلدية والولائية ولاسيما المنتخبون منهم.

هذه المنظمات وهؤلاء الأفراد، قد تضاعفت جهودها وجهودهم في مرحلة العولمة، وتم توظيف الشبكة العنكبوتية وسائر وسائط تكنولوجيا الاتصالات والنقل الحديثة، في لم الشمل والوصل والتواصل والاتصال بين أعضاء المجتمع المحلي هنا وهناك، حتى في المهاجر والمنافي البعيدة، ونشأ من جراء ذلك كله أدب كثيف، يسبح بحرية كاملة أو شبه كاملة على صفائح الفضاء السيبراني الفسيح.

وهؤلاء الفاعلون يقومون بـ" العمل الاجتماعي أو الفعل الاجتماعي" على مستويين: مستوى التطوير للمجتمع المحلي بأيدي أعضائه مع رفع قدراتهم وتأهيلهم لذلك، وهو المستوى الأعلى، ومستوى أدنى هو النشاط الموجه إلى المساهمة في تقديم الخدمات المختلفة من خلال الأعمال والمهام المتعلقة بكل من الوصول أو الحصول والتزويد المنظم، ولاسيما في أوقات الأزمات كالزلازل والفيضانات والمجاعات والاضطرابات الأهلية على إختلاف أنواعها.

وأما قوة الفعل والإنجاز، فهي رأس المال الاجتماعي، أي مورد العمل الإنساني المشترك على المستوى المحلي وله وظائف عديدة: فهو يضم أشتات المجتمع المحلي المبعثرة، يعبر من فوق حدودها الفاصلة، عشائرية كانت أو قبلية ، أو دينية أو مذهبية، وهو يعمل إن لزم داخل كل جماعة فرعية، يتعامل مع وحدتها المفتوحة على وحدة غيرها، فهو ناظر نحو الخارج في الأولى، وناظر نحو الداخل في الثانية، ثم إن لرأس المال الاجتماعي وظيفة ثالثة ذات طابع تنظيمي من خلال جمع جهود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنظمات والقيادات المحلية ، وتكوين رؤية مشتركة، وخلق سبل عملية للتعاون المشترك على الخدمة الاجتماعية بالمعنى الواسع للمجتمعات المحلية.[29]

5. خاتمة

إن تجسيد الاستراتجيات التنموية يبنى على أساس وجود برامج وخطط طويلة المدى، تهدف إلى الوصول والاستمرار في تحقق تنمية شاملة، يتم إعدادها من مبدأ الانطلاق والاعتماد على كل الموارد المحلية المتاحة والقابلة للتجدد والدوام من خلال الاستعمال الرشيد والعقلاني لها وفق ما تقتضيه معطيات وخصوصيات كل منطقة، هو ما يؤدي إلى تطور المنطقة من خلال تنميتها اقتصاديا واجتماعيا والحفاظ عليها بيئيا.

فالتنمية المحلية تعتمد على مبدأ استثارة جهود الأفراد والمواطنين في الكشف عن المشاكل التي تعاني منها مناطقهم وإيجاد الحلول الملائمة لهذه المشاكل في ظل دعم الهيئات المركزية بغية تحقيق تنمية وطنية شاملة، وعليه يمكن أن نخلص من هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- تعتبر التنمية المحلية أحد الأدوات المستعملة في تحقيق تنمية وطنية شاملة.
- تعتبر التنمية المحلية بالجهود الذاتية من أنجح الوسائل في إثارة حماس المواطنين لقضايا التنمية وتحويلهم إلى عناصر إيجابية في إحداث التنمية.
- تعتبر التنمية المحلية من الوسائل الهامة لاستغلال الموارد المحلية ومن ثم المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- إن نجاح برامج ومشروعات التنمية يتوقف على مدى مساهمة وحرص الإدارة المحلية في إنجازها.
- تعتبر الإعانات الحكومية من الموارد الأساسية في التمويل المحلي.
- إن توافر المورد المالي لا يعتبر كافيا وحده لضمان نجاح برامج التنمية المحلية، لذلك لابد أن يقترن توافره بتوافر المورد البشري الكفء المؤهل لتسييره وتوجيهه بما يخدم برامج التنمية المحلية.
- يعتبر العمل الخيري التطوعي عن جمعيات المجتمع المدني احد ركائز نجاح برامج التنمية المحلية بالجهود المحلية الذاتية عن طريق المشاركة الشعبية لأفراد الوحدة المحلية.

بناء على هذه النتائج يمكن تقديم مجموعة التوصيات التالية منها:

- تسليط الضوء أكثر على تمويل التنمية المحلية ودورها في تحسين الإطار المعيشي للمواطن على المستوى المحلي من خلال إجراء المزيد من الدراسات والبحوث الميدانية.
- إعادة النظر في نظام الموارد المالية المحلية بما يدعم برامج التنمية المحلية.
- تنمية الموارد المحلية وتثمينها واستغلالها بشكل عقلاني.
- ضرورة توسيع مشاركة المواطنين والأهالي في برامج ومشروعات التنمية المحلية.
- توسيع مهام القادة المحليين من خلال مختلف المجالس المحلية الشعبية والولائية في مجال برامج التنمية المحلية.
- ضرورة توجيه التمويل إلى مشروعات منتجة تدر دخولا تزيد من تنمية المنطقة.
- التكوين المستمر للهيئات المشرفة على برامج التنمية المحلية بما يخدم خطط وأهداف التنمية الوطنية الشاملة.
- تشجيع العمل التطوعي الخيري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. قائمة المراجع:

[1]– قوت القلوب محمد فريد– تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية– الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2000، ص 20.

[2]– كمال التابعي– تغريب العالم الثالث، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية– القاهرة: دار المعارف، 1993، ص 20.

[3]– نفس المرجع السابق– ص 21.

[4]– قوت القلوب محمد فريد – مرجع سابق– ص 162.

[5]– محمد بهجت جاد الله كشك– تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع– الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998 ، ص ص – 257، 258.

[6]– محمد بهجت جاد الله كشك– مرجع سابق– ص ص– 259، 260.

[7] –السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب –دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005، ص ص 24–27.

[8] https://mawdoo3.com تاريخ الزيارة: 2018/09/29

[9]– ابن منظور، لسان العرب. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، المجلد 6، (دون تاريخ)، ص 455.

[10]– أحمد رشيد، التنمية المحلية. ببيروت: دار النهضة العربية، 1986، ص 14.

[11]– رزيق كمال، "الزكاة كعنصر من عناصر تمويل التنمية". البليدة : جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول : مؤسسات الزكاة في الوطن العربي دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر، يومي 10–11 جويلية 2004، ص 2.

[12]– جمال لعمارة وآخرون، الزكاة وتمويل التنمية المحلية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة بسكرة، 21/22نوفمبر 2006، ص ص 2–5، بتصرف

[13]– عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية. الاسكندرية: الدار الجامعية، 2001، ص 13.

[14]– جمعي عماري، "مساهمة الجماعات المحلية في تشجيع الاستثمار في مجال الصناعة الزراعية الغذائية". باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، ص 2 .

http://www.univbatna.dz/fac_economie/faculte/interventions/ammari.doc le 05–10–2006

[15] – http://chaib.olympe–network.com/news.php

[16]– التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية،"الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص المدني"، أوراق المؤتمر العربي الرابع للإدارة والبيئة، المنظمة العربية للتنمية والإدارة، المنامة، ص68.

[17]– عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص10.

[18]– مركز المعلومات الوطني اتلفلسطيني، التنمية في فلسطين، مفهوم التنمية وأهميتها، ص 2.

http://www.pnic.gov.ps le 05–10–2006

[19]– جمال لعمارة وآخرون، مرجع سابق، ص 5، نقلا عن: محمود شريف وآخرون، اللامركزية ومستقبل االادارة المحلية في مصر، سلسلة اللامركزية وقضايا المحليات رقم 1. جامعة القاهرة: مركز دراسات واستشارات الادارة العامة، 2004، ص ص 15– 19.

[20]– منال طلعت محمود، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003.

[21]– أحمد شريفي،" تجربة التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة علوم إنسانية، مجلة علمية الكترونية محكمة، العدد 40، شتاء2009. نقلا عن الموقع االلكتروني(http://www.ulum.nl/d175.html).

[22] – http://ddlcegep.files.wordpress.com/2010/09/introduction–au–ddl

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

[23] السبتي وسيلة، مرجع سابق، ص ص29-31، بتصرف

[24]- نبيل السمالوطي- علم اجتماع التنمية: دراسة في اجتماعيات العالم الثالث- بيروت: دار النهضة العربية، 1981، ص ص- 190، 191.

[25]- أحمد مصطفى خاطر- تنمية المجتمعات المحلية: نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع- الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص 26.

[26]- أحمد مصطفى خاطر- تنمية المجتمعات المحلية: نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع- مرجع سابق- ص 27.

[27]- سامية محمد جابر و آخرون- مرجع سابق- ص 29.

[28]-محمد عبد الشفيع عيسى، مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية، مجلة بحوث اقتصادية وعربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 44، 2008، ص ص170-172، بتصرف

[29] -نفس المرجع، ص ص 172-173، بتصرف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com